مصر بين مخاض التغيير والحفاظ على المكانة الاقليمية

أ. د. نورهان الشيخ*
أكاديمية وباحثة من مصر

* استاذ العلاقات الدولية ـ جامعة القاهرة

مقدمة

فجرت ثورة 25 يناير نبع متجدد من الأمل في نفوس المصريين، وأدت إلى إرتفاع سقف التوقعات في التغيير الجذري والانتقال السريع إلى الديمقراطية والرفاهية والعدالة بمختلف جوانبها، فكل منا بدأ يحلم بمصر مختلفة، يعيش فيها الجميع حياة كريمة تليق بعراقة المصريين وبحرية، وديمقراطية وعدالة وأمن للجميع، وكنا نتمنى أن يحدث هذا بين ليلة وضحاها، ونستيقظ ذات صباح فنجد التغيير قد طال كل شيء فلا زحام ولا فساد ولا بطالة، وأجور وأسعار تكفل مستوى معيشة لائق، والأهم قصاص عادل للشهداء حتى تخمد نار الظلم والقهر في نفوسنا جميعاً وليس فقط أهالي الشهداء.

على عكس ما كان مأمولاً، جاء أداء البرلمان والرئيس المنتخبين بعد الثورة صادماً لجموع المصريين، إذ إزدادت أوضاعهم المعيشية تدهوراً، وتفاقمت أزماتهم وأصبحت يومية وغير محتملة، وبدلاً من ترسيخ مبادئ الديمقراطية، أسس الأخوان لنظام أكثر ديكتاتورية وفساداً، جمع فيه الرئيس السلطات التشريعية والتنفيذية في يده، وحصن نفسه وقراراته، واستحل الظلم ودماء الشباب لإخماد أيّ صوت معارض، وحاول النيل من مؤسسات الوطن الشامخة، خاصة القضاء الذي هو رمز العدالة وحارسها، نظام حكم فيه أهل الثقة وليس أهل الخبرة، واتبع سياسة (**من ليس معنا فهو ضدنا**)، وسعى إلى تصفية كل من لا يدين له

أسس الأخوان لنظام أكثر ديكتاتورية وفساداً، جمع فيه الرئيس السلطات التشريعية والتنفيذية في يده، وحصن نفسه وقراراته، واستحل الظلم ودماء الشباب لإخماد أيّ صوت معارض

بالولاء والطاعة، وهيمن مكتب الإرشاد على صنع القرار الداخلي والخارجي لتصبح الرئاسة مجرد دمية تسمع وتطيع فقط.

والأسوء من هذا هو سماح نظام الأخوان بدخول العناصر الارهابية، وتمكينهم في سيناء والتآمر على أمن وسلامة الوطن وحدوده التاريخية، من أجل طموح الجماعة في السيطرة والبقاء الأبدي في السلطة، وكان تجاهل الأخوان لنبض الشارع ومطالب المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، العامل المباشر لتجدد الثورة في30 يونيو ضد الظلم والاستبداد والفاشية الدينية لتطيح بالأخوان، ولتبدأ مصر مرحلة انتقالية نحو الديمقراطية والحرية والكرامة لكل المصريين، ولتستعيد مكانتها وتصون وحدتها وأمنها القومي.

أولاً: مخاض التغيير في مصر... وأولوية الأمن والاستقرار

أحدثت ثورة 30 يونيو تغيراً جذرياً في المسار الديمقراطي لمصر، وكانت نقطة تحول مفصلية، أعادت مصر إلى المسار الصحيح الذي تطلع إليه المصريين في أعقاب ثورة 25 يناير نحو دولة مدنية ديمقراطية حديثة، ويتضمن ذلك السعي الجاد لترسيخ دعامتين، **الأولى**: هي سيادة القانون، فلا يمكن تصور ديمقراطية دون سيادة القانون وشعور كل مواطن بالأمن، وأن هناك حماية لحرياته وحقوقه وممتلكاته من تجاوزات وإعتداءات الآخرين، ولا تعارض بين فرض القانون والديمقراطية، ولا ينال من حرية وحقوق الأفراد انصياعهم للقانون، ويتعين على كل مواطن إدراك أن حريته ليست مطلقة، وإلا تحول المجتمع إلى غابة وساد منطق القوة، يرتبط بهذا العدالة في تطبيق القانون، والتي تقتضي أن يطبق القانون على الجميع، وليس على الفقير دون الغني، والضعيف دون القوي، أو على المواطن البسيط دون صاحب السلطة والمال، فالعدالة معصوبة العينين، لا تفرق بين مواطن وآخر إلا بالحق.

وتصاعدت المطالب الشعبية في مصر بضرورة إقرار سيادة القانون والحسم في تطبيقه، بالنظر إلى موجة العنف والارهاب التي تشهدها مصر، والتي تعد غير مسبوقة من حيث مستواه ونوعيته، صحيح أن الارهاب ظهر في مصر نهاية الاربعينات وارتبط بتيارات الإسلام السياسي، عندما قامت جماعة الأخوان المسلمين بسلسلة اغتيالات، كان أبرزها اغتيال محمود فهمي

قيام جماعة الإخوان بحرق القاهرة والتهام النار في غضون ساعات، لنحو (٧٠٠) محل وسينما وفندق ومكتب وناد وشقق سكنية في شوارع وميادين وسط المدينة

النقراشي باشا رئيس الوزراء المصري، وأحد قادة ثورة 1919 والحركة الوطنية المصرية، وقيام جماعة الإخوان بحرق القاهرة والتهام النار في غضون ساعات، لنحو (700) محل وسينما وفندق ومكتب وناد وشقق سكنية في شوارع وميادين وسط المدينة، مخلفة عشرات القتلى والجرحى، أعقب ذلك تراجع للجماعات الارهابية في الخمسينات والستينات، نتيجة الرفض الشعبي وقوة الدولة المصرية.

إلا أن الرئيس السادات أعاد التيارات الاسلامية للمشهد السياسي في السبعينات، مما أدى إلى موجات من العنف شهدها المجتمع المصري، بدأت باعتداءات أنصار هذا التيار على زملائهم من الطلاب المختلفين معهم فكرياً في الجامعات المصرية، مروراً باغتيال الرئيس السادات الذي أطلقهم من السجون، وما أعقب ذلك من تتابع لعمليات إرهابية طالت مسؤولين وكتاب ورموز مصرية وسياح ومواطنين مصريين.

وقد عاد الإرهاب ليطل بوجهه الخبيث ودنائته على مصر ليطول المصريين الآمنين في العمق المصري وسيناء، بل أن يعتدى على الجيش المصري، في سابقة هي الأولى من نوعها، فلم يحدث من قبل أن حمل مصرياً السلاح ضد جيشنا العظيم، أو قتل جنوده وضباطه كما يفعل هؤلاء الارهابيين، والأشد جرماً هو محاولتهم إلصاق أفعالهم وأقوالهم بالاسلام، بل أن بعضهم يجعل البعض من نفسه الممثل الوحيد للإسلام، أو المتحدث الوحيد عنه.

إما الدعامة الثانية للديمقراطية، فهي المتمثلة في إحترام السلطة لآدمية المواطن وكرامته، والسعى بجدية للإرتقاء بنوعية حياته، فلا معنى للديمقراطية في مجتمع يسوده الفقر والجهل والبطالة، ويكدح مواطنيه للحصول على الخبز، ولا مواطنه مكتملة من دون عمل يشعر المواطن عن طريقه بالانتماء، وأن له دور يؤديه في هذا الوطن يكسبه أحترامه لذاته وآحترام الأخرين له، فالبطالة هي أهم وأخطر التحديات التي تواجه مصر، إنطلاقاً من أن العمل يعد متطلباً مهماً للأندماج الاجتماعي والسياسي للشباب في المجتمع، وأنه يمنحهم الثقة بالنفس والاستقلالية والاعتماد على الذات وغيرها من مقومات الشخصية السوية البناءة.

فإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين من صحة وتعليم وفرصة عمل كريمة ضمانة أساسية للديمقراطية، ولا يمكن اختزال الديمقراطية في التصويت في الانتخابات، فإذا أردنا ممارسة ديمقراطية سليمة فعلينا توفير العمل والحياة الكريمة لكل المواطنين، إن الطريق إلى الديمقراطية في مصر يبدأ من تنمية اقتصادية واجتماعية ترتقي بالمواطن المصري معيشياً وفكرياً، والمعنى الحقيقي للديمقراطية أوسع كثيراً من صندوق الانتخابات.

الديمقراطية لا يصنعها فرد أو حتى مجموعة، ولا تكفلها القوانين وحدها، وإنما يرسيها المجتمع كله بممارسة واعية وعمل دؤوب وجاد

فالديمقراطية لا يصنعها فرد أو حتى مجموعة، ولا تكفلها القوانين وحدها، وإنما يرسيها المجتمع كله بممارسة واعية وعمل دؤوب وجاد، ولم تكن المشكلة في مصر في القوانين ولكنها كانت دوماً في أسلوب تطبيقها، وانحراف الممارسات عن النصوص، وهذه الطاقة الخلاقة للمصريين يجب أن توجه للعمل والتنمية، لأن هذا هو السبيل لديمقراطية مكتملة وممارسة سليمة.

وقد خطت مصر أولى خطواتها نحو الديمقراطية مع الانتهاء من التعديلات الدستورية، وإعداد مسودة نهائية للدستور تؤسس لتوازن حقيقي بين الرئيس والبرلمان، وتضع الأطر والضمانات التي تكفل حقوق وحريات المواطن وأمن وسلامة الوطن، والتي يعقب الاستفتاء عليها الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لتنتهي المرحلة الانتقالية، وتبدأ مصر حقبة جديدة من تاريخها يتطلع المصريين أن تكون أكثر استقراراً وأمناً وعدالة من سابقتها.

ثانياً: عام التخبط وتراجع المكانة

هناك مجموعة من العوامل التي تحدد المكانة الإقليمية للدولة، أهمها رؤية القيادة السياسية بها وإعطاؤها أولوية لسياستها الإقليمية، يصاحب ذلك قدرات اقتصادية وعسكرية وسياسية دبلوماسية، ومقومات جغرافية وقاعدة علمية وبشرية تمكن القيادة السياسية من إدخال رؤيتها لدور الدولة حيز التنفيذ، وبدون هذه القدرات والمقومات لا يمكن تصور دور فاعل للدولة في محيطها الإقليمي، وأنه كلما زادت الفجوة بين قدرات الدولة وقدرات الدول المحيطة بها، أتاح لها هذا فرصة أكبر للتأثير وممارسة دور فاعل، ويعد قبول الدول الأخرى في الأقليم لهذا الدور وترحيبهم به عامل أساسي في تحديد مكانة الدولة، فقد تمتلك دولة ما الرؤية والقدرات إلا أن الدول

المحيطة بها ترفض رؤيتها، وقد تعّدها تهديداً لأمنها ومصالحها، ومن ثم تقاوم ممارستها لدور فاعل على الصعيد الإقليمي فينتفي دورها، فالمكانة الإقليمية ليست قراراً سياسياً لدولة ما، وإنما مجموعة من العوامل التي تتفاعل معاً، وتتيح محصلة هذا التفاعل مساحة للحركة والتأثير للدولة، الأمر الذي يجعلها قائداً أو على الأقل فاعلاً يعتد به على الصعيد الإقليمي.

وفي الخمسينات والستينات تبنى الرئيس جمال عبد الناصر سياسة خارجية نشطة تجاه المنطقة العربية وأفريقيا، ونظر إلى المنطقتين كمجال حيوي طبيعي لدور مصر القيادي وساحة رئيسية لسياستها الخارجية، مع التأكيد على القومية العربية والعروبة كتوجه حاكم للسياسة المصرية، أما السادات فقد رأى أن وضع مصر القيادي ذو طبيعة هيكلية وليست سلوكية، وأن هذه الطبيعة تجعل من الصعب على أيّ دولة عربية أن تتحداها أو تسلبها دورها، ومن هنا لم يكن يشعر بحاجة إلى انتهاج سياسة عربية نشطة للاحتفاظ لمصر بدور قيادي في المنطقة، وعّد أن تكلفة ذلك النمط القيادي من السلوك تفوق عوائده، وفي هذا الإطار سعى السادات للسلام مع إسرائيل برغم المعارضة والقطيعة العربية لمصر.

وفي الثمانينات أكدت مصر أن احترامها لاتفاقيات كامب ديفيد، لا يقيد مصر فيما يتعلق بالتزاماتها تجاه أمتها العربية، وتم الترحيب بعودة مصر إلى جامعة الدول العربية، وكان للعراق دور رئيس في هذا، وسعت مصر في التسعينات نحو تحقيق مصالحة بين الدول العربية، وحل المشكلات بينها، ومارست دور (**الراعي الإقليمي**) منذ بدء عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي عام 1991 بمؤتمر مدريد.

إلا أن مطلع الألفية الثالثة شهد تراجعاً واضحاً في الدور الإقليمي لمصر عامة، وفي أفريقيا على وجه الخصوص، تاركة الساحة مفتوحة لتدخلات إسرائيلية وإقليمية عربية وغير عربية، أثرت سلباً على المصالح المصرية، ومثلت خصماً لدورها ومكانتها التاريخية في القارة الأفريقية.

مطلع الألفية الثالثة شهد تراجعاً واضحاً في الدور الإقليمي لمصر عامة، وفي أفريقيا على وجه الخصوص

وانهالت الانتقادات على السياسة الخارجية المصرية لسنوات طويلة، إذ تم شخصنتها على نحو واضح، وبدت بطيئة واكتنفها الجمود على مدى عقد من الزمان، وأصابها الوهن على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتراجع الدور

المصري في العديد من القضايا التي تمس صميم الأمن القومى المصري، وحدثت تفاهمات على مستوى قمة النظام مع إسرائيل، وكان الإعلان عن تغلغل اسرائيل في قطاع الزراعة المصري، وصفقة بيع الغاز المصري إلى اسرائيل بمثابة الصدمة للرأي العام الداخلي، ولم تستطع السياسة المصرية مواكبة التغيرات السريعة والمتلاحقة عربياً وأفريقياً ودولياً، والاستجابة بفاعلية لتلك المتغيرات على النحو الذي يعظم المكاسب المصرية، ويقلل التأثيرات السلبية الفعلية والمحتملة لها.

وعلى عكس ما كان متوقعاً ومأمولاً، تقلص وربما تقزم الدور المصري، بمعنى القدرة على التأثير في التفاعلات الإقليمية بما يخدم المصالح المصرية، وبعد ثورة 25 يناير صار يواجه تحديات كبيرة في المنطقة العربية وأفريقيا، خاصة مع تولي محمد مرسي السطة، إذ اتجهت السياسة المصرية في سنة من حكم الأخوان، إلى تبعية مطلقة للولايات المتحدة وتفاهمات وتنازلات غير مسبوقة مع اسرائيل، إلا أن الأكثر مهانة هو تلك التبعية لأذرع واشنطن في المنطقة قطر وتركيا، وهو ما لم يحدث في ظل نظام مبارك، فمصر على مر تاريخها كانت دولة قائدة في المنطقة العربية، ولم يحدث أبداً أن أصابها هذا الهوان والخنوع لدول أقل منها مكانة.

أن الأكثر مهانة هو تلك التبعية لأذرع واشنطن في المنطقة قطر وتركيا، وهو ما لم يحدث في ظل نظام مبارك

فقد شهدت مكانة مصر الإقليمية والدولية تراجعاً غير مسبوق في فترة حكم الأخوان، وكان هناك إفراط في التحركات الخارجية، وتشتت دبلوماسي لا يتناسب مع الأوضاع الداخلية المتأزمة في مصر، وعكس غياب الرؤية والأولويات، وكذلك مثل التركيز الواضح على سياسة الإقتراض من الخارج خصماً من المكانة المصرية، وأتاح الفرصة للتأثير في القرار المصري من قبل الدول المانحة العربية وغير العربية خاصة تركيا.

ولعل من أبرز صور مثل هذا التأثير هو السياسة المصرية تجاه إيران، فبرغم التوتر الذي بدا بين البلدين في أعقاب قمة عدم الانحياز والتوجهات المصرية المتناقضة تماماً مع نظيرتها الإيرانية آنذاك، ليس فقط حول الأزمة السورية، ولكن نتيجة المرجعية السنية للأخوان المسلمين ومشروعهم السني، الذي يتناقض جوهرياً مع المشروع الشيعي الإيراني.

أيضاً قرار إغلاق السفارة السورية بالقاهرة وسحب القائم بالأعمال المصري

من دمشق، والذي عكس تخبط واضح في السياسة المصرية، لا يليق بمكانة وتاريخ مصر ودورها السياسي والدبلوماسي الرائد إقليمياً، ففي قمة عدم الانحياز في طهران في أغسطس 2012 شن مرسي في خطابه هجوماً شديداً على النظام السوري وحلفائه، وأعلن رفضه الجلوس مع حلفاء بشار، وفجأة غيرت مصر توجهها واندفعت بقوة نحو إيران، وتم استقبال الرئيس الإيراني أحمدى نجاد بحفاوة في مصر، ورحبت الرئاسة باستقبال السياح الإيرانيين،وسافر مرسى إلى روسيا للقاء بوتين، أقوى وأهم حلفاء سوريا، وأكد تطابق الموقف المصري مع نظيره الروسي من الأزمة السورية، وأن التسوية السلمية هي السبيل الوحيد لحل الأزمة، وبعد أقل من شهرين حدث تحول جذرى مرة أخرى في موقف الرئاسة من سوريا، بإعلان الجهاد ضد بشار في ما سُمى بمؤتمر الأمة المصرية لنصرة سوريا في ملعب القاهرة.

هذه السياسة التي تشبه بندول الساعة في حركتها لم تكن تليق بمصر، فالدول صغيرها وكبيرها يحكم سياستها الخارجية أجندة وأولويات وطنية تحدد مسارها، ولا يسوغ ذلك ما أشار إليه البعض بأن الهدف لم يكن دعم سوريا، وإنما دعم الأخوان في مواجهة الضغوط الداخلية المتزايدة، وما يرونه تهديداً لبقائهم في السلطة، وأن الدعوة للجهاد هي محاولة يائسة لإنقاذ أنفسهم،بافتعال أزمات خارجية غير موجودة أصلاً لتوحيد الجبهة الداخلية، فما حدث لم يزد الداخل إنقساماً فحسب، ولكنه نال بوضوح من مكانة مصر ومصداقية مواقفها وسياستها وإلتزاماتها تجاه الدول الأخرى.

يزاد على ما سبق العديد من المواقف والأحداث المؤسفة، كان من بينها ما حدث في لقاء القوى السياسية المصرية حول سد النهضة، وسوء تصرف الرئاسة بإذاعته في وسائل الاعلام على الهواء مباشرة، الأمر الذي أدى ليس فقط إلى إحراج المعارضة المصرية، ولكن الإساءة لمصر كلها، وصدم الكثير من المصريين التفريط في الكرامة والدم المصري،عندما جرى استقبال خالد مشعل واسماعيل هنيه للتفاوض بشأن العسكريين المصريين المختطفين منذ ثورة 25 يناير، وكيف يتسنى لهؤلاء الجرأة على مصر إلى هذا الحد، وكيف للرئاسة الاحتفاء بهم،برغم ما يتردد عن تورط حماس في حادثة اختطاف المصريين وقتلهم.

عندما جرى استقبال خالد مشعل واسماعيل هنيه للتفاوض بشأن العسكريين المصريين المختطفين منذ ثورة ٢٥ يناير، وكيف يتسنى لهؤلاء الجرأة على مصر إلى هذا الحد، وكيف للرئاسة الاحتفاء بهم،برغم ما يتردد عن تورط حماس في حادثة اختطاف المصريين وقتلهم

إن التخبط وغياب الرشادة وإعلاء المصالح الضيقة لجماعة الإخوان، أدى إلى فقدان مصر كثيراً من رصيدها ودورها التاريخي، وكان التراجع الأكثر خطورة في أفريقيا، بالنظر إلى التهديدات التي يتضمنها هذا التراجع على الأمن القومي المصري، لاسيما في منطقة حوض النيل، ولعل تحويل مجرى نهر النيل الأزرق بعد ساعات من تواجد مرسي في أديس أبابا، وتصديق البرلمان الأثيوبي على الاتفاقية الإطارية (إتفاقية عنتيبي)، التي وقعت عليها ستة من دول الحوض رغم معارضة مصر والسودان والكونغو، لدلالة واضحة على تراجع مكانة مصر وتأثيرها، وتنامي الوزن السياسي النسبي لدول الحوض خاصة أثيوبيا، وأن زيارة الوفود الشعبية المصرية في فترة ما بعد ثورة 25 يناير لعدد من دول الحوض، ومشاركة مرسي في القمة الأفريقية التي عقدت في أديس أبابا، ثم زيارته لأوغندا كانت غير ذات جدوى.

والأخطر أن هذا الخصم من الدور المصري، جاء لصالح دول أخرى أصبحت تمارس دوراً فعالاً في عدد من الملفات الحيوية لمصر، يأتي في مقدمتها اسرائيل التي تملك نفوذاً واسعاً في منطقة حوض النيل، يهدد على نحو مباشر الأمن القومي المصري، وكذلك إيران التي تستخدم المال والأبعاد المذهبية والثقافية والأدوات السياسية، كآليات لتحقيق طموحها في المنطقة العربية والقرن الأفريقي، وبدأ دورها نافذاً في العراق وفي القضية الفلسطينية بدعمها لحركة حماس، وفي لبنان من خلال حزب الله، وغيرها من الملفات.

أيضاً تركيا التي تحاول إحياء ماضيها الاستعماري في المنطقة، ومصر منذ وصول حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوجان إلى السلطة عام 2002، على حساب المصالح الوطنية لدول عربية عدة من بينها مصر، فقد كانت النية مبيتة والنزعة واضحة نحو توسيع النفوذ التركي،بإضعاف الدول العربية الكبرى، حتى تتمكن تركيا من قيادة المنطقة العربية، التي نفضت الغبار التركي وظلام الجهل العثماني الذي فرضته القسطنطينية عليها، وجردها من طاقاتها الإبداعية، واستقلالها الوطني وكرامتها لقرون، وذلك بعد أن قام محمد علي باشا بتحرير مصر مطلع القرن التاسع عشر، وقاد الشريف حسين ثورة عربية كبرى في الحجاز والشام ضد الاستعمار العثماني المستبد مطلع القرن العشرين.

كانت النية مبيتة والنزعة واضحة نحو توسيع النفوذ التركي،بإضعاف الدول العربية الكبرى، حتى تتمكن تركيا من قيادة المنطقة العربية

وبدأت دعاوى إحياء (الخلافة الاسلامية) في المنطقة أو ما عُرف بـــ(العثمانية الجديدة)، والتي كان العراق أولى ضحاياها، إذ وافقت حكومة حزب العدالة والتنمية على فتح المجال الجوي التركي للولايات المتحدة من دون قيد أو شرط، لضرب وتدمير العراق، لم يتوقف منذ ذلك الحين، العبث التركي بأمن العراق واستقراره ووحدة وسلامة أراضيه، وقبيل ثورات الربيع العربي بدا التحالف بين أردوجان وتنظيم الأخوان واضحاً جلياً، وأخذ الطرفان في التخطيط معاً لتمكين الأخوان من سرقة ثورات شعوبنا الحرة في تونس وليبيا ومصر وسوريا واليمن وغيرها من الدول العربية، لتعود القيادة التركية البغيضة للمنطقة تحت حكم المماليك من الأخوان المسلمين في هذه البلدان، والذين قبلوا خيانة أوطانهم وشعوبهم وعروبتهم، ووضعوا أيديهم في يد الشيطان التركي ليعبثوا معاً بأمننا واستقرارنا، من أجل مصالح شخصية ضيقة وزعامة وهمية لن تسمح إرادتنا الحرة بأن تتحقق أبداً، وأن هناك دول عربية مثل قطر تحاول مزاحمة الدور المصري، رغم أن قدراتها وحجمها لا يؤهلها لذلك، ويرى بعض المحللين أن دعم قطر للإخوان المسلمين في مصر، ومحاولتها للتغلغل في الاقتصاد المصري عن طريق الوديعة والمساعدات والاستثمار، هي محاولة للنيل من استقلالية القرار المصري واستغلال الأزمة الاقتصادية المصرية للتأثير في العملية السياسية بها.

فتح المجال الجوي التركي للولايات المتحدة من دون قيد أو شرط، لضرب وتدمير العراق، لم يتوقف منذ ذلك الحين، العبث التركي بأمن العراق واستقراره ووحدة وسلامة أراضيه

على صعيد آخر، أدى قلق بعض القوى الإقليمية والدولية من وصول الأخوان وتيار الاسلام السياسي إلى السلطة في مصر إلى توتر علاقاتها بالقاهرة والتحفظ في التعاون معها، وفي مقدمتهم الإمارات العربية المتحدة، ودول أسيا الوسطى وماليزيا والصين وغيرها، بل قامت السلطات الصينية بحذف أيّة إشارة للأحداث الجارية في مصر من الصحف، والتلفزيون، والإنترنت، بل من المواقع المصغرة التي تعمل على الهواتف المتحركة، وفرضت حظراً على كلمة (مصر) على شبكات التواصل الاجتماعي الشهيرة لديها، والمعادلة لـ (تويتر)، والتي يستخدمها ما لا يقل عن (50) مليون مواطن في الصين، وألغت جميع وصلات الإنترنت المحملة بعبارات (ثورة اللوتس) المصرية،

تحت حكم المماليك من الأخوان المسلمين في هذه البلدان، والذين قبلوا خيانة أوطانهم وشعوبهم وعروبتهم، ووضعوا أيديهم في يد الشيطان التركي ليعبثوا معاً بأمننا واستقرارنا

و(انتفاضات شمال إفريقيا). . . وما أشبه، وهو ما يكشف في مجمله عن حجم القلق الذي انتاب المسؤولين في الصين، والتي لم تنجح زيارة محمد مرسي للصين في تهدئتها وإعادة العلاقات إلى ما كانت عليه.

تصاعد الأحداث في البحرين، والمسيرات الإحتجاجية التي شهدتها المنطقة الشرقية بالسعودية، أثار المخاوف من إمتداد الثورات العربية إلى منطقة الخليج

وأن تصاعد الأحداث في البحرين، والمسيرات الإحتجاجية التي شهدتها المنطقة الشرقية بالسعودية، أثار المخاوف من إمتداد الثورات العربية إلى منطقة الخليج، وتتباين آراء المحللين والساسة في هذا الشأن، فيرى البعض أن الثورات وإن ألقت بظلالها على منطقة الخليج، فإن تغييرات جذرية وعميقة لن تحدث في دولة لأسباب عدة، لعل أهمها الموقف الأميركي، وكون الولايات المتحدة لن تدعم التغيير في الخليج كما دعمته في الدول العربية الأخرى، وأن استقرار الخليج يبدو مصلحة أمريكية مباشرة، لا سيّما أن مثل هذه التغييرات قد تخل بميزان القوى في المنطقة لصالح إيران، لأن قادة الاحتجاجات في السعودية والبحرين والقوة الدافعة لها من الشيعة في البلدين.

إذا كان عام ٢٠١١ هو عام سقوط الجمهوريات في العالم العربي، فإن عام ٢٠١٤ أو ما يليه قد يكون عام سقوط الملكيات العربية

على حينرأى البعض الآخر أن الأمور أكثر تعقيداً مما تبدو، وأنه إذا كان عام 2011 هو عام سقوط الجمهوريات في العالم العربي، فإن عام 2014 أو ما يليه قد يكون عام سقوط الملكيات العربية، وأن دعم دول الخليج للثورة السورية ومن قبلها الليبية ولقوى سياسية بعينها في مصر يعطي شرعية لمطالب التغيير ويشجع الثورة داخلها، وأن وهم الدعم الأميركي غير صحيح إذ تؤكد الخبرة السابقة أن الولايات المتحدة ليس لها أصدقاء أو حلفاء، وإنما خدم تتخلى عنهم وتبيعهم في أيّة لحظة، وأن من يوقد ناراً في الجوار، يجب أن لا يأمن شرها، وأن الثورة قادمة لا محالة في باقي الدول العربية.

وبرغم اختلاف الآراء فإنه من المؤكد أن هناك تغييراً جوهرياً في ميزان القوى الإقليمي ستشهده المنطقة في السنوات القليلة القادمة، وأن ظلت ملامح هذا التغيير غير واضحة المعالم بعد ويكتنفها الغموض والضبابية، ولاشك في أن هذه التطورات سوف تؤدى إلى بروز متغيرات إقليمية جديدة

تماماً. وبنهاية مرحلة التحول هذه سوف يعاد تعريف الحلفاء، وكذلك الخصوم أو المنافسين، الأمر الذي سيؤثر حتماً في السياسة المصرية.

أن الولايات المتحدة ليس لها أصدقاء أو حلفاء، وإنما خدم تتخلى عنهم وتبيعهم في أيّة لحظة، وأن من يوقد ناراً في الجوار، يجب أن لا يأمن شرها

ويعّد هذا التغير بنفسه تحدياً مهماً يواجه المكانة المصرية، ولاشك في أن القراءة السليمة والمبكرة لهذا التغير في المحيط الإقليمي، سوف يكون له أكبر الأثر في تجاوز السياسة المصرية للتحديات التي يفرضها، إن المنطقة بأكملها يعاد رسم خريطة القوى والتحالفات بها، وذلك بالنظر إلى التغير السريع والجذري الذي تمر به، والذي سيغير دون شك من حسابات مصر ومعطيات اتخاذ قرارها الخارجي.

ثالثاً: السعي لأستعادة المكانة الأقليمية لمصر

أتاحت ثورة 30 يونيو فرصاً وآفاقاً رحبة لاستعادة المكانة الإقليمية لمصر، ومثلت فرصة حقيقية لأحداث تغييرات جوهرية في السياسة الخارجية المصرية، وتدشين مرحلة جديدة تقطع الصلة بكل السلبيات والأشكاليات التي اكتنفت السياسة المصرية في فترة ما قبلها، وتوظيف ما لدى مصر من رصيد ضخم ودور تاريخي في الانطلاق برؤية وأدوات تحقق المصلحة الوطنية المصرية، وتصون الأمن القومي المصري بمفهومه الشامل. وقد تضمن ذلك مجموعة من الأبعاد:

أولها: عودة مصر لهويتها العربية ومكانتها في قلب العالم العربي، وذلك في ضوء الدعم العربي القوى لمصر في أعقاب ثورة 30 يونيو من جانب دول الخليج، وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية والإمارات، وباستثناء قطر، إلى جانب العراق والأردن والجزائر وغيرها، لتعود قيادة الأقليم للدول العربية ويتم إحباط المخطط الإخواني التركي الذي يسلم بقيادة تركيا للمنطقة بدعوى إحياء الخلافة الاسلامية.

ثانيها، صمود مصر في مواجهة الضغوط الدولية والإقليمية من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتوابعهم في المنطقة تركيا وقطر، والذي أكسب مصر احتراماً وتقديراً واضحين ليس فقط من جانب الشعب المصري وإنما إقليمياً أيضاً، وساعد على خروج مصر والمنطقة العربية من خطر الارهاب والتقسيم، وقد كان للدعم والمساندة العربية السياسية والمعنوية والمادية لمصر أكبر الأثر في هذا.

فقد مثلت ثورة 30 يونيو بحشودها غير المسبوقة، وحجم الرفض الشعبي الواسع الذي عبرت عنه الجماهير لجماعة الإخوان ومحمد مرسي، مفاجأة وربما صدمة للعديد من دوائر صنع القرار التي راهنت على الجماعة ودعمتها بقوة، فقد عّدت الولايات المتحدة والغرب أن الأخوان هم القوة السياسية المنظمة الوحيدة بالمنطقة، التي يمكن التعامل معها ليس في مصر وحدها، بل في المنطقة العربية بشكل عام،وأعتقدوا أنها القادرة على تحقيق الاستقرار السياسي بفضل ما تتمتع به من شعبية وقبول جماهيري، وهو ما دفع الإدارة الأميركية إلى تبني إستراتيجية تدعم الجماعة (المعتدلة) من وجهة نظرهم، ولذا كانت صدمة الإدارة الأميركية كبيرة عندما ظهر حجم الرفض الشعبي لجماعة الإخوان ورئيسها، الذي لم يمضِ على انتخابه أكثر من عام فقط، وهذه المفاجأة هي ما أربكت الموقف الأميركي، فعّدت ما حدث انقلاباً وطالبت الجيش المصري بالإسراع في إعادة السلطة لمدنيين منتخبين، وطالب ويليام بيرنز، نائب وزير الخارجية الأميركي، بالإفراج عن القادة السياسيين المحتجزين من جماعة الإخوان المسلمين، كي تستطيع الأطراف السياسية البدء في حوار حول المستقبل، . وفي أكتوبر الماضي أعلنت واشنطن تعليق المعونة العسكرية لمصر جزئياً .

تزامن هذا مع موقف أوروبي لا يقل دعماً للإخوان، ومثلت زيارةكاترين أشتون لمحمد مرسي في مكان احتجازة تدخلاً صارخاً في الشأن المصري، زاد المصريين إصراراً على موقفهم ورفضهم للضغوط الأوربية والأميركية، وغضهم الطرف عنالهجمات الإرهابية ضد الجيش المصري في سيناء، والتي رأى البعض أنها ارتبطت بالاستراتيجية الأميركية والأوروبية، وسعيها إلى (تنظيف) مجتمعاتهم من المتطرفين بتوطينهم في سيناء وسوريا والمنطقة العربية بشكل عام، وما يؤكد ذلك أن الجماعات التي تسمي نفسها بالجهادية، تتواجد بالقرب من الحدود مع فلسطين المحتلة، ومع ذلك لم تقم بعملية واحدة ضد اسرائيل، أو تقتل جندياً إسرائيلياً واحداً .

الجماعات التي تسمي نفسها بالجهادية، تتواجد بالقرب من الحدود مع فلسطين المحتلة، ومع ذلك لم تقم بعملية واحدة ضد اسرائيل، أو تقتل جندياً إسرائيلياً واحداً

غير أن مثل هذه العمليات الإرهابية زادت القيادة المصرية تصميماً على محاربة الإرهاب والاستمرار في سياسة إخراج مصر من فلك التبعية لواشنطن، وهو ما عكسته مواقفها الحازمة في رفض التدخل الأميركي

والاتجاه شرقاً إلى روسيا، وكان تراجع الإدارة الأميركية عن موقفها وتصريح كيري الشهير في نوفمبر الماضي (إن الثورة المصرية سُرقت من كيان كان الأكثر تنظيما في البلاد، وهو جماعة الإخوان، وإن ما قام به الجيش كان استجابة لمطالب الشعب لإعادة الديمقراطية)، مؤشر واضح على انتصار الإرادة المصرية، وهو ما أكسب مصر احترام القوى الإقليمية الآخرى وتقديرها، وكان عاملاً أسأسياً في استعادتها لمكانتها كقوة إقليمية فاعلة.

عزز من هذا قيام مصر بطرد سفير تركيا، بعد استمرار انقرة في تدخلاتها السافرة وغير المقبولة في الشأن الداخلي المصري، وإمعان رئيس الحكومة التركية اردوجان في تجاوزته بحق مصر، والتي تجاوزت كل التقاليد والأعراف الدولية، ومثلت خرقاً للقواعد الدبلوماسية التي تحكم العلاقات بين الأمم والشعوب المتحضرة، ولم يقف الأمر عند حد التجاوزات اللفظية المسيئة والمؤتمرات البهلوانية، التي لا تليق بقادة دول وإطلاق قناة (رابعة) من تركيا على غرار الجزيرة مباشر مصر القطرية، فقد قام أردوجان وحكومته بدعم غير مسبوق لتنظيم الأخوان، وسمح لنفسه بمناقشة الوضع الداخلي المصري في اجتماعات التنظيم الدولي للأخوان باسطنبول، واتخاذ قرارات من شأنها زعزعة الاستقرار والأمن القومي المصري، وتمكين الجماعات المتطرفة من ممارسة نشاطها الإرهابي لترهيب المصريين وحصد أرواح الأبرياء من مواطنينا وجنودنا.

إلا أن قدرة الدولة على الحركة بفاعلية على الصعيدين الإقليمي والدولي مرتبطة عضوياً بوجود قيادة وطنية، تتمتع برؤية ثاقبة للمصالح الوطنية وأولوياتها وسبل تحقيقها، في ضوء فهم سليم وواضح للبيئة والمتغيرات الإقليمية والدولية وسبل التعاطي معها، ترتبط أيضاً بالقدرات الاقتصادية للدولة، ومدى تمتعها بالاستقرار السياسي والاجتماعي، ولايمكن تصور دور فاعل لدولة تعاني غياب أجندة واضحة لسياستها الخارجية، وأزمات اقتصادية أو عدم استقرار سياسي.

ومن ثم فإن التحدي الأول الذي يواجه استعادة مصر لمكانتها الإقليمية، هو التحدي النابع من الداخل المصري، والمتمثل في عدم الاستقرار السياسي الذي تموج به البلاد منذ ثورة 25 يناير، فمازالت مصر في إطار مرحلة

انتقالية، لم تتحدد فيها النخبة الحاكمة بعد على نحو واضح، ولا توجهاتها الأساسية في مجال السياسة الخارجية على نحو دقيق، ولا يوجد توافق وطني واضح على أولويات السياسة الخارجية في المرحلة الراهنة، خاصة مع تراجع الاهتمام بقضايا السياسة الخارجية عامة، في إطار إلحاح القضايا الداخلية وطبيعة المرحلة الثورية التي تمر بها مصر.

فاستعادة مصر لمكانتها تتطلب إعادة ترتيب البيت المصري من الداخل، والتوافق المجتمعي والسياسي حول الرؤية المستقبلية لمصر الدولة والمجتمع، ويتضمن هذا توافقاً وطنياً بين القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة حول قواعد العمل السياسي والأطر الحاكمة له، وفي مقدمتها الدستور والقوانين المكملة له، على النحو الذي يدعم الاستقرار السياسي ويقضي على الارهاب والعنف الإخواني في الشارع المصري، ويتطلب كذلك تأكيد على قيم المواطنة لدعم التماسك المجتمعي، وإحياء القيم المصرية الأصيلة وروح الفخر والإعتزاز بالوطن.

ويدعم هذا التوجه سياسة داخلية تستهدف النهوض بالقدرات المصرية والوصول إلى درجة مقبولة من الأكتفاء الذاتي، لا سّيما في السلع الاستراتيجية التي تمس الأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي الداخلي، مما يكسب مصر قدرة على التحرك المستقل والفاعل إقليمياً ودولياً، ويتيح لها الموارد اللازمة لذلك، وهو أمر ليس بالعسير إذا أحسن توظيف الموارد المصرية لخدمة الصالح العام، فمشكلة مصر ليس في قلة مواردها ولكن في سوء توظيف وإدارة هذه الموارد.

ولاشك في أن استعادة مصر لمكانتها يجب أن تنطلق من رؤية جديدة لمقومات التعاون ومجالاته، وبرامج تنموية حقيقية تجد فيها دول الجوار خاصة الأفريقية مصالح حيوية لها، وتعود بالنفع اقتصادياً واستراتيجياً على مصر، فاستعادة المكانة يستحيل بالآليات القديمة، وعلى مصر إعادة بناء جسور الثقة مع دول حوض النيل وإحداث طفرة ملموسة في التعاون معها، لا سيّما على الصعيدين الاقتصادي والتقني، فالمطلوب ليس دوراً قارياً لمصر في أفريقيا يفوق قدراتها وإمكانياتها الحالية، ويخرج أيضاً عن نطاق أولوياتها الوطنية، وإنما المطلوب دوراً إقليمياً فاعلاً يحقق المصالح الوطنية المباشرة والحيوية لمصر، وأن الإفراط الدبلوماسي والتشتت الحادث لا

يتناسب وطبيعة المرحلة، التي تمر بها مصر على الصعيدين الداخلي والخارجي، فهناك حاجة إلى تركيز واضح في أولوياتنا الخارجية.

إن هناك فرصاً ما زالت متاحة لمصر والسياسة المصرية، إلا أن الأمر يتطلب رؤية شاملة لمستقبل مصر، وعملاً جاداً لإدخال هذه الرؤية حيز التنفيذ، فمصر لا تبدأ من فراغ وإنما من قاعدة من العلاقات الوطيدة مع مختلف الأطراف الفاعلة إقليمياً ودولياً، إلا أن التحدي الأساسي الذي يواجهها، يتمثل في التغير الحادث في المعطيات الدولية والإقليمية، وفي محددات هذه العلاقات، الأمر الذي يقتضي ضرورة إعادة صياغة هذه العلاقات على النحو الذي يكفل لها الدوام والاستمرارية، وذلك في إطار أولويات واضحة تتضمن استمرار الشراكة والتعاون مع الولايات المتحدة، وتعزيز التعاون مع القوى الكبرى الأخرى، إلى جانب استعادة الدور المصري في الدوائر الإقليمية، التي تمثل مجالاً حيوياً لمصر، فلابد من اتباع نمط غير تقليدي لإدارة علاقاتنا في إطار النظام العالمي الجديد، إذ بدا واضحاً أن الاستمرار في انتهاج الأسس نفسها وذات الآليات لن يكفل تحقيق الأهداف المرجوة.

إن مصر في حاجة إلى رؤية وطنية صادقة للمصالح المصرية وأولويات العمل، تأخذ بالحسبان مصالح الأطراف الأخرى وما يمكن أن تقدمه مصر لها إذا أرادت مصر أن تحتل مكانة الشريك الفاعل في علاقاتها بهذه القوى، فعالم اليوم يقوم على تبادل المصالح، واستمرار ما تقدمه الدول الأخرى لمصر رهناً بما تستطيع مصر تقديمه في المقابل، ومن ثم فإنه يتعين إعادة النظر في أسس ومقومات السياسة الخارجية المصرية، حتى لا يتجاوزنا التاريخ.